

تحديات الأمن الإنساني وآليات مواجهتها لتحقيق التنمية في مناطق الظل Challenges to humanitarian security and mechanisms for development in the shadow areas.



د.توفيق عطاء الله^{1*}

¹جامعة عباس لغرور خنشلة ، (الجزائر)

toufik.attalah@univ-khenchela.dz

ط.د زوليخة عطاء الله²

²جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، مخبر دراسات وأبحاث حول المجازر الاستعمارية (الجزائر)

z.attalah@univ-setif2.dz

تاريخ النشر: 2021/05/30

تاريخ القبول للنشر: 2021/05/28

تاريخ الاستلام: 2021/05/08

ملخص: تسعى هيئة الأمم المتحدة جاهدة لتحقيق الأمن الغذائي و الأمن الصحي لجميع الشعوب في كنف الأمن العام وتعزيز حقوق الانسان بمختلف أنواعها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية مثلما جاء به الاعلان العالمي لحقوق الانسان و العهدين الدوليين الملحقين به، لبلوغ الهدف الأعلى ألا وهو الأمن الانساني وهو ما نجده في ميثاقها الأساسي، حيث تنص على أن هدفها تعزيز العيش الكريم و التنمية المستدامة في ظل قيم العدالة و المساواة و الرقي الاجتماعي و الاقتصادي وحماية الأجيال القادمة من ويلات الحروب، لكن بالنظر الى الواقع الدولي نجد عديد الشعوب تعيش تحت مستوى الفقر في غياب تام لتلك القيم، و السؤال المطروح ماهي أهم تحديات الأمن الانساني لتحقيق التنمية المنشودة؟

الكلمات المفتاحية: تحديات؛ الأمن؛ الإنساني؛ التنمية؛ مناطق الظل.

Abstract: The United Nations body strives to achieve food security and health security for all peoples in the context of public security and the promotion of human rights of all kinds political, economic, social and cultural, as stated in the Universal Declaration of Human Rights and the international covenants attached to it, to achieve the ultimate goal of human security, which is what we find in its basic charter, where it states that its goal is to promote decent living and sustainable development under the values of justice, equality, social and economic advancement and to protect future generations from The scourge of war, but given the international reality, many peoples live below the poverty level in the complete absence of those values, and the question is what are the most important challenges of human security to achieve the desired development .

key words: Challenges; security; humanity; development; shadow areas.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

تعترف هيئة الأمم المتحدة ومن وراءها المجتمع الدولي ككل بحقوق الانسان لجميع البشر بقيم متساوية في العيش الكريم وبمعزل عن الخوف و الفاقة و الاحتياج والتشرد مهما كان نوعه، وبحقه في الكرامة و الشرف وكل القيم الانسانية السامية بغض النظر عن اللغة او الجنسية أو العقائد الاثنية وباقي الترهات و المشارب، دون تفرقة بين الشعوب المختلفة في العادات و اللغات و الديانات و النظام السياسي الحاكم، في ظل القيم السامية للعدالة وسيادة القانون(ديباجة ميثاق هيئة الأمم المتحدة، 1948).

ونجد أن عديد الاتفاقيات الدولية و القوانين الوطنية تنص على "الحق في التنمية" بوصفها من حقوق الانسان وحقوق الشعوب، وهي من الحقوق الجديدة نسبيا وتحديدًا من الجيل الثالث من حقوق الانسان، اعتمده أيضا رجال القانون الأفارقة في مؤتمر دكاكر سنة 1967 وهذا ما يعد انجازا كبير للقارة السمراء، باعتباره ضمانا وصمام أمان سياسي واقتصادي لأفريقيا باعتباره من صميم حق الشعوب في تقرير مصيرها الاقتصادي المرتبط حتما بتقرير المصير السياسي، وبمبدأ السيادة على ثرواتها وتحقيق شراكة اقتصادية مبنية على التفاوض الند للند وليس على أساس التبعية كسوق لتصريف منتوجات الدول الاقتصادية الكبرى، و في ظل الإحترام التام لحقوق الإنسان (سعدالله، 2005)، باعتبار أن الدول الاستعمارية القديمة كثيرا ما تنظر للدول الافريقية بأنها لا تصلح لقيادة التنمية، وتصلح فقط كجنة مستثمرات لنهب خيراتها بأي طريقة كانت، وهو ما يشبه الاستعمار الحديث في حلة مهذبة ومنا ما تنص عليه المادة 22 من الميثاق الافريقي لحقوق الانسان و الشعوب على " لكل الشعوب الحق في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية مع الاحترام التام لحريتها وذاتيتها والتمتع المتساوي بالتراث المشترك للجنس البشري".

ولكن النص على تلك الحقوق في ميثاق هيئة الأمم المتحدة و باقي المعاهدات الدولية ذات الصلة وكذا جعلها بين ثنايا القوانين الداخلية ودساتير الدول لا يكفي لتفعيلها على أرض الواقع، بيد أن الاعلان العالمي لحقوق الانسان يمجّد المساواة في الحقوق و الواجبات بين بني البشر إذ تنص المادة الأولى منه على " يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة و الحقوق و قد وهبوا عقلا وضميرا، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الاخاء"

ناهيك عن الحقوق البيئية التي أصبحت كارثية في عديد الدول وخاصة في مناطقها الحدودية او النائية أو ما يصطلح عليه بمناطق الظل تعيش في تلوث صناعي كبير من خلال الهواء المتنفس وهو ملوث بعديد الابخرة و الدخان و الغبار، الماء ملوث وطرق صرفه غير صحية (المحمدي، 2017، ص9)

لكن ولأسباب تاريخية و اقتصادية وسياسية أنقسم العالم المعاصر الى عالم متقدم وعالم سائر في طريق النمو أي دول العالم الثالث وهي تلك الدول التي تكافح من أجل الوصول الى درجة عيش مقبولة للشعوب و محاربة الفقر و الجوع والبطالة وكافة الآفات الاجتماعية الأخرى و الخروج من براثن التخلف و الثالث الاجتماعي.

- أهمية الدراسة: تتجلى أهمية موضوعنا أكثر في النقاط الموالية:

- موضوع التنمية بصفة عامة يلقي رواجاً كبيراً من بين مواضيع القانون الدولي للتنمية وعلى نفس الأهمية في التشريعات الداخلية بوصف التنمية حق من حقوق الانسان،
-النمو الديمغرافي الذي أثر سلباً على قدرة عديد الدول للتكفل التام و الأمل بمتطلباتها الاجتماعية من ناحية التغذية الصحية و الكافية ونوعية المياه و شبكة الطرقات و التعليم المجاني وغيرها كعدم توافر المرافق العمومية وتلاشي معالم الحضارة في العديد منها .
-معاناة الكثير من مناطق الظل سواء في الجزائر أو في باقي الدول العربية خاصة، من تدهل مستويات التنمية و غياب التكفل التام في الاستفادة من السكن اللائق و الكافي لعدد أفراد العائلة، التعليم المكفول لكل أطفال العائلات ومن هم في سن التمدرس، عدم توافر ضرورات الحياة من غاز المدينة و انعدام الكهرباء و تدهل شبكة الطرق و العزلة التامة عن المدينة، فما بالك بتوافر التكنولوجيا العصرية من أنترنت وحواسيب و إدارة الكترونية وغيرها.

- وجود حوالي 2 مليار شخص حول العالم يعيشون تحت مستوى الفقر ويعانون من الجوع في ظل غياب فرص العمل و التنمية و غياب كلي للنظام الصحي (المتحدة، 2021)، و كذلك نجد ما نسبته 8.5 مليون نسمة في الجزائر تعيش في مناطق الظل تعاني من غياب التنمية الاجتماعية و الاقتصادية مما يزيد من أهمية دراسة الموضوع (وكالة الانباء الجزائرية، 2021).

-ارتفاع مقلق لمستوى البطالة بسبب انعدام المصانع مما عمق من الأزمة المالية لتلك المناطق، مع ما تمثله البطالة من مشاكل اجتماعية اقتصادية نفسية على العائلات ورفاها الاجتماعي، وهو ما يؤثر سلباً على نوعية الغذاء و يصيب الأمن الصحي بالخلل

- تفشي الأمراض و الأوبئة و سوء التغذية و النمو الديمغرافي الرهيب.

- تدهل شبكات الطرق و النقل و كافة وسائل الراحة المنعدمة، فيها مما يجعلها صاحبة الأولوية في برامج التنمية لدى الدول و الحكومات.

- تنامي معدلات الجريمة بأنواعها و تغلغل الشبكات الاجرامية فيها خاصة شبكات التهريب عبر الحدود والتي تستغل الفاقة و الفقر المدقع لسكان تلك المناطق فتحولها لتربة خصبة لنمو عديد المشاكل التي أن غفلت عنها الدول تحولت لمعضلة و لسبب تخلف اقتصادي في المستقبل القريب.

- تأثر مختلف المشاكل السابقة مما نتج عنها اعاقا مستقبل الأمن الانساني فيها بكل أبعاده مما ينتج عنه هوة كبيرة بين سكان مناطق الظل و التنمية المستدامة حيث تكون تلك المناطق مستثناة من فرص التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الادارية و الامنية و الثقافية و على كل المستويات .

وعليه جاءت هذه المداخلة لتحقيق الأهداف التالية:

- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى :

- التعريف بمناطق الظل و بالمشاكل التي تتخبط فيها .
- التعريف بالتنمية المستدامة و الامن الانساني و أبعاده و العلاقة بينهما
- تشريح الوضع الصحي للسكان والبيئة عامة في مناطق الظل.
- التعريف بمعاناة مناطق الظل و بأولويتها في فرص التنمية.
- التحسيس بوجود تخصيص برامج حكومية ذات وعاء مالي كبير جدا لمناطق الظل.
- الاقرار بحق مناطق الظل في التنمية المجتمعية تحت أي ظرف كان.
- لفت الانتباه لدور الجماعات المحلية (الولاية و البلدية) في حماية سكان مناطق الظل و مكانها في البرامج التنموية و الأغلفة المالية المخصصة لها.
- الاشارة إلى أهمية حوكمة التنمية في مناطق الظل وتدارس أسباب الفقر وآفاق التنمية.
- تحديد التحديات التي توجه الأمن الانساني في مناطق الظل كالفقر و الجوع و النمو الديمغرافي والبطالة و انتشار لجريمة و تلوث البيئة و سوء التغذية و تدني المستوى الدراسي للمتمدرسين ومشاكل النقل وبعدها عن الحضارة و تقهقر الأمن الصحي و انتشار الأمراض المعدية و المياه الملوثة نتيجة عدم وجود أمن مائي و البيئة غير النظيفة و غير الصحية.
- تباحث وسائل تفعيل التنمية بمناطق الظل في سياسة الرئيس الجديد حول تنمية مناطق الظل في الجزائر كتحدى جديد تبعا لأهداف التنمية المستدامة وفق منظور الأمم المتحدة ال 17 و التي وافقت عليها الجزائر. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021) .
- أسباب اختيارالموضوع: لا تبتعد الأسباب كثيرا عن أهداف الدراسة ومنها.
- خطورة الأوضاع في مناطق الظل في ظل تحديات الامن الانساني
- وجود عائلات تحت مستوى الفقر بل في حالة جوع رغم أن المحكمة الجنائية الدولية قد صنفها بكون جريمة التجويع هي جريمة دولية تضاف للجرائم الخطيرة التي تختص بها.
- الدعوة لتخصيص برامج انعاش اقتصادي مستعجلة من قبل الحكومة لمناطق الظل.
- دعوة المجتمع المدني لتنشيط التعاون الجماعي بين الولايات للنهوض بالتنمية في مناطق الظل خاصة في أبعاد الأمن الانساني، من خلال تعزيز الأمن الصحي و الأمن المجتمعي و الأمن الغذائي و الأمن البيئي خاصة في ظل المياه الملوثة و البيئة غير الصحية.
- وجود اختلالات في التنمية بين مناطق المدن الحضرية و مناطق الظل الحدودية و الداخلية مما جعل هذه الاخيرة على هامش التنمية وعزلة سكانها و فقرهم مما يجعل تلك المناطق ذات أولوية قصوى لدى الدولة الجزائرية (مراد، 2021).
- المنهج المتبع:نعتمد في دراستنا على عدة مناهج ومنها:

المنهج الوصفي : حيث نتبعه في تحديد أوصاف مناطق الظل و المشاكل الجمة التي تتخبط فيها و كفيات الخروج منها و النهوض بها ومثالها الفقر و سوء التغذية و غياب الأمن الصحي و التلوث البيئي، كما نعتد أداة التحليل لتحليل أوضاعها و تشريحها محاولة لإيجاد الحلول المناسبة و السريعة وكذلك.

المنهج التاريخي: في تحليل الأسباب التاريخية التي تركت مناطق الظل تسبح في تيه عماء و في حاجة و فقر مدقع ومنها الأسباب التاريخية لكون بعض المناطق قد خضعت لحقبة استعمارية أتت على الأخضر و اليابس فيها بإتباع المستعمر سياسة الأرض المحروقة.

وأيضا المنهج المقارن الذي يتوضح جليا في مقارنة المستوى المعيشي بين مناطق الظل و باقي الولايات لإيجاد آلية سريعة للنهوض بها و تحقيق التنمية المجتمعية في شتى المجالات الاقتصادية و السياسية و القانونية.

-اشكالية الدراسة : في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة التي تعيش فيها مناطق الظل، فقد افرزت لنا عدة تحديات تواجه استتباب الأمن الانساني وتقف في وجه تحقيق تنمية مستدامة و شاملة وعلى هذا الأساس تكون الإشكالية الرئيسة كما يلي:

ماهو مفهوم التنمية المستدامة طبقا للتشريعات الدولية و القانون الجزائري ؟ وما هي أهم تحديات الأمن الانساني في مناطق الظل الجزائرية ؟ .

الاشكاليات الفرعية: من أهم الاشكالات الفرعية نجد مايلي:

- ماهو تعريف التنمية المستدامة؟

ماهو تعريف الأمن الانساني وما علاقته بالتنمية المستدامة؟

-ماهو تعريف مناطق الظل الحدودية في الجزائر؟

- ماالمقصود بالأمن الغذائي و الأمن المجتمعي و الأمن البيئي؟

- ماهي مظاهر العناية التي تمنحها الجزائر لمناطق الظل ؟

وللاجابة عن كل الاشكالات السابقة نتبع الخطة التالية:

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة و الأمن الانساني

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الانساني و أبعاده

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة وعلاقتها بالأمن الانساني

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة وتحديات الأمن الإنساني في مناطق الظل بالجزائر

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة

المطلب الثاني: تحديات الأمن الانساني في مناطق الظل في الجزائر

و سنبدأ بالاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة و الأمن الانساني في المبحث الأول من الدراسة

2. المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والأمن الانساني

في البداية سوف نتطرق لمفهوم كل من التنمية المستدامة و الأمن الإنساني ثم نحاول تحديد العلاقة بينهما، رغم أننا نجد تباين واضح في التعريفات المتعلقة بالتنمية المستدامة حسب الزاوية التي ينظر منها الفقيه أو صاحب التعريف، و كذا المعيار المعتمد و الذي يمكن التركيز عليه لكونه الأقرب في تحديد تعريف جامع مانع للتنمية المستدامة، ناهيك عن كون كثير من الفقهاء يفصلون بين المفهومين ومنهم من يجعلهما مكملين لبعضهما البعض، و يظهر ذلك الجدل أكثر بين علماء الاقتصاد و السياسة و علم الاجتماع و القانون، أما مصطلح الأمن الإنساني فقد طرح اشكاليات أخرى، تتعلق بتعريفه و أبعاده السبعة التي سوف نتناولها في هذا المبحث وبعد ذلك سوف نوضح العلاقة بين كل من التنمية المستدامة و الأمن الإنساني.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة :

في هذا المطلب سوف نتناول تعريف التنمية المستدامة ثم نتطرق لنشأة المفهوم تاريخيا

الفرع الاول: تعريف التنمية المستدامة:

ومن تلك التعريفات للتنمية نجد أن الدكتور خالد مصطفى قاسم يعرفها بقوله " عملية توفير عمل منتج ونوعية حياة أفضل لجميع الشعوب، وهو ما يحتاج إلى نمو كبير في الانتاجية والدخل و تطوير القدرة البشرية، أي أن التنمية تعني تطوير القدرات وليس مجرد تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط، لكون حاجيات الفرد ليست مادية فقط بل تتعداها للثقافة الواسعة و حماية البيئة وممارسة أنشطة خلاقة والارتقاء بالمستوى الاجتماعي، الثقافي و الاقتصادي " (قاسم، 2007).

و "التنمية (development) هي عملية إدارية و اجتماعية تؤثر حتما في الجوانب الاقتصادية لتحقيق الثروة و تنمية رأس المال، و تعني الارتقاء بشعوب العالم فكريا و اجتماعيا و اقتصاديا نحو الأفضل من خلال التحسين المستمر للمدركات السياسية و الثقافية و الاجتماعية " (مدحت، 2017) عبر تحديد أهم المشاكل لتلافيها و تحقيق تنمية فكرية، سياسية، إجتماعية و ليس مجرد التنمية في جوانبها الاقتصادية، لأن التنمية الحقيقية هي تنمية فكرية و هذه الأخيرة كفيلة بتحقيق كل جوانب وأنواع التنمية الأخرى، حيث يركز علماء الاقتصاد على كون التنمية تركز على خلق الثروة و انماء الاموال لتمويل بقية العمليات في المجتمع لتحسين الدخل القومي والأسري، بينما يخالفهم علماء الاجتماع من كونها تتمثل في تغيير السلوكيات للطبقات الاجتماعية ومن تغييرها تؤثر على بقية القطاعات الحيوية ومنها الاقتصاد، بينما علماء التنمية البشرية يركزون على انماء الفكر و الاستثمار في العقل البشري لا غير لأنه مصدر كل الإلهام و الطاقات المبدعة بغض النظر عن بقية القطاعات التي تكون تحت تصرف العقل البشري. لكن رواد علم السياسية يرون أنه كلما كان المجتمع منفتحاً وديمقراطياً كلما انعكس ذلك خيراً على بقية القطاعات و على المستوى المعيشي للمواطن وتعزيز حقوق الانسان (محمد، 2017).

وعليه نستنتج أن التنمية هي الارتقاء بكل الجوانب السابق ذكرها أي ترقية الجانب الاداري و الفكري و الاجتماعي و السياسي لتنويع الاقتصاد وخلق الثروة عبر تغيير الذهنيات لدى الساسة و

الاقتصاديين و الشعوب وتحسين سلوكهم باستمرار في الادخار و العمل و النشاط والرقابة (مدحت، 2017).

و الأمر الذي يؤثر في تحقيق التنمية الفعلية هو علاقة البعد الانساني بالاجتماعي للتنمية وما يسببه ذلك من تحقيق الرفاهية المنشودة للحصول على الخدمات الصحية الراقية و تحسين التعليم وهذا رهان يبشر بتحقيق رفاهية المجتمع و الدولة ككل (قاسم، 2007، ص31).

لكن من الملاحظ أن جل الكتابات عند المتخصصين و المنظمات الدولية تربط بين التنمية و الاستدامة، وهذه الأخيرة يمكن تعريفها بالقول "أنها ضمان عدم تناقص الاستهلاك مع مرور الزمن، أي أن يتزايد رصيد الموارد والثروة والرفاهية بين الأجيال القادمة ومع مرور الوقت في خضم وجود بدائل للموارد المتاحة" (قاسم، 2007)، ومثال ذلك وجود طاقات بديلة ومتجددة تضمن استدامة الطاقة في ظل الاعتماد على الطاقات التقليدية أو الطاقة النووية في التنمية، حيث تم ايجاد طاقات بديلة تضمن تدفق الموارد الأولية و تلبية الاحتياجات العالمية للطاقة مع مرور الزمن.

أما التنمية المستدامة فتعني "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها وتتصف بالاستقرار والتواصل، وهي عملية التفاعل بين الأنظمة الثلاث أنظمة نظام حيوي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي" (قاسم، 2007، ص20).

وقد عرفت التنمية المستدامة بالقول أنها خطوات أو عملية متكاملة و متتابعة، ولتحقيقها يجب التفاعل بين الأغراض الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية و احترام المعايير البيئية بحذر شديد، بالتغلب على الصعوبات المطروحة وترشيد الاستهلاك واستدامة البيئة، ولقد تغلغل المفهوم من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي (fialaire, les stratégies du developpement durable, 2008).

هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى يمكننا الإشارة إلى أن منظمة التجارة العالمية تؤكد النظرة الليبرالية الاقتصادية من خلال اتفاقياتها التأسيسية سنة 1994، حيث جاء في الديباجة في فقرتها الأولى أن أهداف المنظمة تكمن أساسا في الاستخدام الأمثل للموارد العالمية بما يتوافق و الهدف الأساسي للتنمية المستدامة، في كنف حماية البيئة ومراعاة المعايير العالمية للقانون الدولي البيئي لتلبية الاحتياجات الانسانية التي يجب أن تتوافق حتما مع التنمية الاقتصادية بكل أبعادها، وهو نفس النهج الذي تبنته الاتفاقية المتعلقة بالمحافظة على صحة الحيوان و النبات سنة 1994 واتخاذ التدابير اللازمة، مع تطبيق أعلى معايير الحيطه و الحذر، لما لهما من اهمية بالغة في ترشيد الادارة البيئية (fialaire, p13, 2008).

وللتنمية المستدامة مستويين عالمي و محلي، فالمستوى العالمي يتولى القانون الدولي البيئي فيه تحديد مفهوم الاستدامة البيئية و ترشيد استغلال و استهلاك الموارد الطبيعية للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، أما المستوى الداخلي تتولى فيه الادارة البيئية تسييره عبر معايير الحوكمة المحلية المتكاملة للساحل خاصة، أي بمعنى الحوكمة البيئية العالمية لتحقيق التنمية على المستوى المحلي، ولا بد من أن تأخذ الحوكمة البيئية العالمية التنمية المحلية بعين الاعتبار لأن التنمية المستدامة لا تنفك تؤثر على القوانين الوطنية فيما يخص حماية البيئة و حوكمتها وارتباط المستوى المحلي بالمستوى العالمي في كل ما

يتعلق بالبيئة للحفاظ عليها لأبعد الحدود، ويتجلى ذلك في الحوكمة المحلية و المدن الذكية المدمجة. (fialaire, p14, 2008).

الفرع الثاني: النشأة التاريخية لمفهوم التنمية المستدامة:

بالرجوع الى تأريخ ظهور مصطلح التنمية المستدامة فقد بزغ نجمه مع أول مؤتمر للأمم المتحدة للبيئة سنة 1972 في مؤتمر استوكهولم ثم تبلور أكثر في مؤتمر ريو سنة 1992، وفيهما تم التوافق و الاجماع العالمي على أن التنمية المستدامة هي ضرورة الحفاظ على البيئة و الموارد الطبيعية للأجيال القادمة و تنميتها دون أن يؤدي ذلك إلى إهدارها أو استنزافها (مليكة، 2012-2011) بمعنى تحقيق ترشيد للبيئة و الموارد الطبيعية، وهو ما يطابق مصطلح حوكمة البيئة والتنمية المستدامة و الحفاظ عليها باعتبارها حق من حقوق الشعوب وتراث مشترك للإنسانية.

ومهما تعددت تعاريف التنمية فإن القاسم المشترك بينها أن لها هدف واحد هو الرقي بالمستوى المعيشي للأفراد عبر تحسين حياتهم وتلبية المتطلبات الأساسية كمكافحة الفقر و العوز وكل مظاهر البؤس و الشقاء لبني البشر، ثم الثانوية كالملبس والمأكل و العمل في كنف التوزيع العادل للثروة على أبناء المجتمع الواحد، وأي خلل في هذا النشاط يؤدي إلى إحداث الفقر وبالتالي وجود خلل وفجوة بين دول متقدمة و أخرى فقيرة أي اختلال العلاقات الاقتصادية. (عمر، 2005، ص 247).

وقد بدأت المصارحة الدولية تحت مظلة الأمم المتحدة حول الواقع المأساوي للبيئة الطبيعية و كثرة التلوث و تنامي المهددات الصناعية للبيئة و تنامي مستوى الفقر في شرائح كبير من شعوب العالم مما يستدعي دق ناقوس الخطر، بيد أن المشاكل مشتركة بين جميع الدول فإما أنها كانت سببا فيها باعتبارها دولة صناعية ملوثة للبيئة أو دولا تأثرت بالتلوث لأي سبب كان حيث ان البيئة تراك مشتركة وحق للجميع و يستحيل فعليا فصلها لكل دولة على حدا بحدود اصطناعية مهما بلغت درجة التكنولوجيا.

وعليه فقد تم تلويث منابع المياه الطبيعية بسبب البترول المتسرب أو من سواحل المصانع المغمورية في التربة خفية، او بسبب النفايات المبتوثة عشوائيا في الطبيعة دون مراعاة قواعد السلامة و الأمن للمنظمات المتخصصة واتباع المعايير العالمية، مما حدا بالأمين العام للأمم المتحدة لفت انتباه الدول الى واجباتهم تجاه البيئة المشتركة وضرورة اتخاذ اجراءات فورية للحد من التدهور البيئي ومعالجة مشاكل الفقر و النفايات والمناخ وغيرها .

ويذكر أن المؤتمر الموالي بعد ذلك كان " المؤتمر العالمي للبيئة و التنمية" بـريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992، حضرته زهاء 185 دولة وعديد المنظمات الدولية المتخصصة وقد جمعت جميع الفرقاء من الدول الغنية و الفقيرة واستمر المؤتمر 12 يوما وتمخض عنه توقيع اتفاقيتين الاولى تتعلق بانقاذ كوكب الأرض حيث امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن التوقيع واكتفت بالتوقيع على الاتفاقية الثانية المتعلقة بمعالجة ارتفاع حرارة الارض و الانبعاثات الغازية واعتمدت القمة 27 مبدأ من أهمها المبدأ الرابع حيث ربط بين حماية البيئة و التنمية والمبادئ التي بعده خاصة الخامس الذي ألح على مبدأ التعاون

الدولي و عن ضرورة الشراكة العلمية الصادقة لحماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة والإعتراف بالمسؤولية القانونية للدول عن التلوث البيئي (طراف، 2008).

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الانساني وأبعاده

في هذا المطلب سوف نتطرق لمفهوم الأمن الانساني ثم نذكر أهم أبعاده السبعة وهي الأمن الصحي و الأمن الغذائي و الأمن الاقتصادي الأمن السياسي الأمن البيئي، الأمن الشخصي و الأمن الجماعي:

الفرع الأول: تعريف الأمن الانساني:

لقد تنامي الاهتمام الدولي الرسمي "مفهوم الأمن الإنساني لأول مرة في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية سنة 1994 تحت تسمية التحرر من الخوف و التحرر من الفاقة"(وولوفجانج و مارك، 2008)، ونعني بالفاقة أقصى درجات الفقر أي الفقر المدقع وهو يعبر بصورة واضحة عن انعدام الإنسانية حيث ما حدث ذلك الأمر الذي لا يبشر بالخير.

ولا شك أن مفهوم الأمن الانساني لا يعد بديلا عن مفهوم الأمن التقليدي أو التاريخي بل هو مكمل له، ويتضمن المفهوم الواسع للأمن الانساني تعزيز سياسات الأمن و التنمية و البيئة و الصحة و الأمن الفردي وبالتالي الأمن المجتمعي(وولوفجانج و مارك، 2008)، أما المفهوم الضيق له فيعني بالضرورة الحماية من العنف و الأخطار التي تهدد الانساني كالحروب و المجاعات و التهجير و باقي الانتهاكات(وولوفجانج و مارك، 2008).

ولقد عرفته لجنة الأمن الانساني بقولها أنه "هو حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرق تعزز حريات الإنسان و تحقيق الانسان لذاته، و أن الجوهر الحيوي يتمثل في مجموعة الحقوق و الحريات الأولية التي يتمتع بها الأفراد و ضمان حياتهم من الأوضاع القاسية ومن التهديدات واسعة النطاق"(خولة محي الدين و أمل يازجي، 2012). وننتقل الآن لدراسة أبعاد الأمن الانساني .

الفرع الثاني: أبعاد الأمن الانساني:

تتمثل أبعاد الأمن الانساني في الأمن الصحي و الأمن الغذائي و الأمن الاقتصادي الأمن السياسي و الأمن البيئي، الأمن الشخصي و الأمن الجماعي وهذا ما سنوضحه في النقاط الموالية:

أولا: الأمن الاقتصادي: ويتحقق ذلك عند توفر فرص عمل لجميع المواطنين أو جميع الناس بسبب قوة الاقتصاد وقوة العملة و توافر الاستثمارات و الميزان التجاري الرابع (خولة محي الدين و أمل يازجي، 2012)

ثانيا: الأمن الغذائي: حيث أن الحق في الغذاء هو أحد أهم حقوق الانسان سواء في حالة السلم أو الحرب كي يمارس الانسان نشاطاته اليومية بكل أريحية و يكتسب صحة الجسم و العقل معا(عمر سعد الله، 2005)، وقد تبنت المحكمة الجنائية الدولية مؤخرا بروتوكولا لتجريم التجويع وجعله بمثابة جريمة حرب اذا ما ارتكب في زمن النزاعات المسلحة.

ثالثاً: **لأمن الصحي**: حيث أن الصحة أهم ما يملكه الإنسان ويكون ذلك عند توافر نظام صحي و علاجي ممتاز و متوافر في جميع المناطق و الولايات و المقاطعات في معزل عن الاوبئة و الامراض الفتاكة وكذلك في ظل توافر المياه الصالحة للشرب و كذلك قنوات صرف صحي تقنية و فعالة.

رابعاً: **الأمن البيئي**: وتعتبر البيئة حق من حقوق الانسان، ولا يستطيع الانسان العيش بدونها أو في ظل بيئة غير نظيفة لهذا فنجد أن جميع المؤتمرات المتعلقة بها تنص على الحق في بيئة نظيفة و سليمة، وهذا ما حدا بالمشروع الجزائري لدستورها في دستور 2016 و كذا الدستور الجديد لسنة 2020 بالمادة 64 منه، حيث يحرم القانون الدولي استخدام الأسلحة الفتاكة أو أسلحة الدمار الشامل والملوثة للبيئة كما يعتبرها ميثاق روما جريمة حرب.

خامساً: **الأمن الشخصي**: ويتمثل في تحرر الفرد من الخوف من وقوع الجريمة أو انتهاكا على شخصه تحت أي ظرف كان. وكذلك الحماية من العنف من أي نوع كان (خولة محي الدين و أمل يازجي، 2012) سادساً: **الأمن الاجتماعي**: ونعني به مواجهه كافة المخاطر التي تهدد النسيج الاجتماعي للدولة و يدخل في هذا النطاق الأمن الثقافي و الاثني و العقائدي (خولة محي الدين و أمل يازجي، 2012).

سابعاً: **الأمن السياسي**: ونعني به أمن المواطن على ممارسة حقوقه السياسية بمعزل عن الخوف و يتجلى ذلك في احترام الاراء السياسية للمواطنين و أمننة العملية الانتخابية من اولها لآخرها و نزاهة الانتخابات الحرة و النزيفة في ظل احترام حقوق الرأي واختيارات الطبقات الشعبية لمختلف الاطياف السياسية و الأحزاب لتمثيلها في أي مجلس كان سواء على المستوى المحلي أو المركزي و الوطني في ظل سياسة الحكم الراشد المتبعة من قبل الحكومات (خولة محي الدين و أمل يازجي، 2012).

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة وعلاقتها بالأمن الإنساني:

بالنظر الى الأهداف المسطرة في هذا البرنامج نجد أنه تم تحديد سبعة عشر هدفا للتنمية المستدامة طبقا لمدة البرنامج المسطر لغاية سنة 2030 و سوف نتناول أهمها ثم نشير إلى علاقة التنمية بالأمن الإنساني من خلال ما يلي :

الفرع الأول: أهداف التنمية المستدامة :

تتمثل أهم أهداف التنمية المستدامة في التحرر من الخوف و ضمان الامن الصحي و البيئي و تحقيق الرفاه الاجتماعي وتعزيز منظومة التعليم الراقى وترقية المجتمع في جميع المجالات وسوف نتطرق لتلك الأهداف من خلال ما يلي:

أولاً: القضاء على سرطان الفقر والجوع في العالم نهائياً :

باعتبار أنه أخطب السرطانات التي تترصد بالانسانية، ومن خلاله نتعرف على مدى انسانية المجتمع الدولي تجاه هذه الفئة الأكثر هشاشة وعوزاً. وبحسب الأمم المتحدة فهناك "اليوم 700 مليون شخص حول العالم يعيشون حالة فقر مدقع تحت عتبة الفقر أي ما نسبته 10 بالمائة من سكان العالم و ترشح الأمم المتحدة الرقم للإرتفاع في السنتين المقبلتين على ما نسبته مليار شخص معوز ، يعانون من انعدام نظام صحي و نظام التعليم وانعدام نظام الصرف الصحي أي طفل واحد من بين كل خمسة

أطفال يعيش حالة فقر مدقع" (هيئة الأمم المتحدة، 2021) وهي نسب مروعة تستدعي التدخل العجل للتعاون الدولي للقضاء على الآفة والكارثة الانسانية .

غير بعيد عن معدلات الفقر في العالم سابقة الذكر، تؤكد الأمم المتحدة عبر موقعها الرسمي عن وجود "أكثر من 820 مليون شخص يذهبون للنوم وهم جوع، و185 مليون شخص أصبحوا على هذه الحالة بسبب النزاعات المسلحة و الفرار من مناطق النزاعات و الصراعات الدامية خاصة في الدول النامية" وتؤكد المنظمة أن العدد مرشح بقوة للوصول إلى 2 مليار جائع بالعالم بحلول العام 2050 وهي بذلك تدق ناقوس الخطر لمحاصرة الظاهرة الخطيرة و الجريمة الدولية بحق البراءة خاصة لأن خيارات الأرض تكفي ملايين السنين لولا غطرسة البعض و الانقضاض على خيارات الشعوب أو لأسباب أخرى تستدعي البحث المستميت لإيجاد الحلول العاجلة لإنقاذ الإنسانية (المتحدة، 2021).

ثانيا: ضمان الأمن الصحي الراقى في ظل الرفاه الاجتماعي:

حيث يعتبر تعزيز الأمن الصحي لكل فرد من المجتمع الدول ككل أساسى لممارسة الانسان بقية نشاطاته و للتنمية المستدامة أيضا وبدون الصحة الجيدة و الراقية لا يمكن البتة الحديث عن أي نشاط أو ممارسة أي حق لكونها تأتي مباشرة بعد حق الحياة باعتباره أقدس و أقدم حق من حقوق الانسان، وذلك مهما كان عمر الانسان ، وكيف يمكن الحديث عن الرفاهية و الانسان لم يحقق بعد أمنه الصحي و الغذائي، وما زال يعاني من عدم التحكم الجيد في تحسين ظروف الصرف الصحي و هو لا زال يعيش في بيئة غير نظيفة تتميز بالتلوث في عديد المناطق مما يهدد بكارثة بيئية و صحية بسبب الاستهتار أو عدم القدرة على مواجهة التلوث؟ (المتحدة، 2021).

ولا أدل على ذلك ما يعيشه العالم اليوم من آفة و جائحة أودت بحياة الملايين من الناس بسبب استهتار البعض في المخابر التي أخرجت لنا فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 والذي يتحول من شكل لآخر بين السلالة الاوروبية و الصينية و النيجيرية في حرب على الانسانية و على الصحة تحديدا، وقد أصابت الاقتصاد العالمي بالشلل التام وتوقفت عجلة التنمية ولم يعد الانسان يطلب سوى العافية و الصحة في أي مكان من الأرض مهما اختلفت الألسنة و الامكنة و الجنسيات وهذا ما يؤكد أثار الصحة على التنمية تحديدا (المتحدة، 2021).

ثالثا: تعزيز منظومة التعليم الراقى للجميع:

لطالما شكل العلم مرفأ للنجاة من الفقر و الآفات المختلفة، غير أن الأمم المتحدة تؤكد على تجاوز أزمة الجهل و الأمية في العالم بسبب المجهودات الجبارة لعدد الدول، حيث تؤكد المنظمة ان حوالي 260 مليون طفل كانوا لا يمارسون التعليم قبل سنة 2018، وهو رقم خطير للغاية يؤكد على تحدي جديد للتنمية المستدامة في العالم و يستدعي دق ناقوس الخطر، خاصة مع انتشار عزوف الشباب عن الدراسة و اللجوء الى الهجرة أو التجارة في سن مبكرة وبوجوب التعاون الدولي لمحو الأمية و ضمان الحد الأدنى من التعليم لأنه يرهن مستقبل الأجيال القادمة. وقد عمق فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 الأزمة التعليمية أكثر فأكثر بحيث أغلق معظم المدارس و الجامعات في العالم لمدة فاقت العام والنص ولا زلنا نعيش تحت

ضغط الكارثة العالمية، خاصة مع ظهور سلالات جديدة متحورة (المتحدة، 2021) نسأل الله أن يعافي العالم أجمع منها في ظل محدودية اللقاحات الألمانية من مخبر فايزر وغيرها من المخابر الروسية و البريطانية خاصة .

الفرع الثاني: علاقة التنمية المستدامة بالأمن الإنساني:

لا شك أن كل من الأمن الإنساني و التنمية المستدامة مفهومان مترابطين و لازمين لبعضهما البعض حيث أن الأمن أحد أهم مقومات التنمية فلا تنمية من غير امن سواء امن فردي او جماعي أو دولي، لأنه بتوافر الامن يتحرر الانسان من كل العقد النفسية أو المجتمعية ليفجر طاقاته الابداعية سواء داخل المنظمات المجتمعية او بمبادرات فردية، ليسير بخطى ثابتة نحو تحقيق مسارات التنمية ولا أدل على ذلك من ان انعدام الأمن يرهق من بعده كل الأبعاد الأخرى و لهذا يركز برنامج الأمم المتحدة على فكرة الامن الانساني بمفهومه الواسع للحماية من العنف و النزاعات المسلحة و الصراعات و الحماية من الجريمة و باقي الانتهاكات التي تقع على حقوق الانسان، أي بمعنى القضاء على جميع مهددات الأمن الإنساني ومنها المهددات الصحية و البيئية و الغذائية و الاجتماعية و غيرها على نحو ما تم شرحه.

3. المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة وتحديات الأمن الإنساني في مناطق الظل

بالجزائر

للتنمية المستدامة كما أشرنا إلى ذلك آنفا أبعاد عديدة ومتكاملة ومنها البعد الاقتصادي و البعد البيئي و البعد الانساني والاجتماعي وكذا البعد الاقتصادي، ولا تبتعد كثيرا عن تحديات الامن الانساني وفي مناطق الظل في الجزائر بصفة خاصة وهو ما نحاول تبينه في ما يلي:

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة:

سنتناول بايجاز البعد الاقتصادي والاجتماعي و الانساني و البيئي للتنمية المستدامة كما يلي:

الفرع الأول: البعد الاقتصادي:

لا شك أن البعد الاقتصادي يشكل أهم بعد وهدف للتنمية المستدامة بالوقت نفسه، ونقصد به تعافي الاقتصاد من الكوارث و الهزات و تحقيق نسبة مبيعات رائدة مع التنوع كما و كيفا وبالوقت نفسه عدم الاهدار للطاقة و الموارد الطبيعية أي ترشيدها لأبعد الحدود، واجراء ثورة في المفاهيم خاصة لدى الدول المصنعة الكبرى للتخلي عن رعونتها في الاستغلال البشع للطبيعة و للدول الفقيرة لأن تلويث بيئة الدول الفقيرة باقامة مصانع هو في الحقيقة تلويث للبيئة العالمية ككل، أما التنمية المستدامة للدول الفقيرة فيعني رفع المستوى المعيشي و الحصول على كرم العيش من خلال التوظيف الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة (قاسم، ص157، 2007).

الفرع الثاني: البعد الاجتماعي والانساني:

للتنمية المستدامة بعد انساني لكونها حق من حقوق الانسان و الشعوب كما سبق و أسلفنا وهي هدف لجميع الناس للعيش الكريم في ظل البيئة النظيفة و السليمة مع تعزيز الأمن الصحي و الغذائي

لتعزيز التكاتف الاجتماعي ومكافحة الفقر وخاصة في المناطق الريفية و مناطق الظل أو المناطق الحدودية البعيدة عادة عن عاصمة البلد وعن التنمية بالوقت نفسه (قاسم، ص158، 2007).

وتعنى أيضا بحماية المناظر الطبيعية لرفاقية الانسانية جميعا والحفاظ على المحميات وعلى الساحل كثرث مشترك للانسانية وتعنى بمشاركة شعبية عن طريق المجتمع المدني لما من أدوار بارزة في التنمية المحلية (قاسم، ص158، 2007)، حيث تعتبر السياسة الاجتماعية أساس تحقيق تنمية مستدامة بما لذلك من دور على الاستقرار الاقتصادي والتماسك الأسري و الاجتماعي ومبادئ الانصاف والعدالى الاجتماعية (المتحدة، 2021)

الفرع الثالث: البعد البيئي:

يستحيل الفصل بين البيئة و التنمية المستدامة، حيث تشترط التشريعات الدولية و كذا الوطنية وجوب مراعاة البعد البيئي في كل العمليات و النشاطات المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة بكل جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، لأن التنمية المستدامة في حد ذاتها تعرف بكونها حوكمة الموارد الطبيعية و البيئة و محاربة الاهدار و التلوث البيئي و ترشيد الاستهلاك ومضاعفة المساحات الخضراء وتشجيع الزراعة خاصة في دول العالم الثالث، لان الصناعة الحقيقية قد استعصت نظرا لاستحواذ العالم المتقدم عليها ونقص الخبرة و المكننة في العالم الثالث، ناهيك عن ملائة الاراضي فيه لاقامة زراعة رائدة و بمقاييس عالمية لتحقيق الاكتفاء الذاتي مع تعزيز الأمن المائي، مع وجوب ربط التنمية بالتهيئة العمرانية، (سعيدان، ص158، 2008) ومن هنا نستنتج قوة الترابط بين البعد البيئي و التنمية المستدامة وهو ما حدا بالمشرع الجزائري لربط المصطلحين معا في قانون البيئة و التنمية المستدامة سابق الذكر أي قانون رقم 03-10.

المطلب الثاني: تحديات الأمن الانساني في مناطق الظل في الجزائر وآليات مواجهتها:

في هذا المطلب سوف نتناول بالدراسة و التعليل أهم تحديات الأمن الانساني في مناطق الظل في الجزائر، من خلال التطرق لواقع الأمن الغذائي العالمي و الأمن الصحي وكذلك الأمن البيئي ، ثم نتقل لدراسة تحديات الامن الانساني في مناطق الظل في الجزائر مع تحديد خصائصها كما يلي:

الفرع الأول: الأمن الغذائي المستدام والنمو الديمغرافي:

لا شك أن أهم تحدي يواجه الانسانية هو تحدي ضمان الأمن الغذائي في ظل النمو الديمغرافي الرهيب خاصة في الدول النامية و العربية تحديدا ، حيث تشير الاحصائيات الرسمية الدولية ان الدول العربية أكثر خصوية وتأتي المرأة الفلسطينية أول أمراء في العالم من حيث الخصوية، و في الجزائر أيضا يعتبر الأمن الغذائي تحدي كبير جدا لتحقيق الأمن الانساني في هذا البعد الاجتماعي في ظل تزايد عدد السكان الذي قارب ال 45 مليون نسمة مع تفاقم أزمة البطالة من غيرها من الأمم كالاوروبية التي تعاني

الشيخوخة، "والتقارير الدولية لسنة 2013 قد صنفت الجزائر بالمرتبة 73 من بين 105 دولة من حيث توفير الأمن الغذائي، وهو ما يفسر ارتفاع فاتورة الاستيراد الجزائرية الغذائية في السنوات الأخيرة خاصة، حيث احتلت الجزائر المرتبة 8 عربيا و المرتبة 70 عالميا من بين 109 دولة وبلغت فاتورة الواردات الجزائرية من الحبوب زه 543.96 مليون دولار سنة 2014 مقابل 462.31 مليون دولار سنة 2015 أي ارتفاع نسبته 17 بالمائة بسبب انخفاض أسعار البترول " (غراب، 2015).

وبالنظر لكون الغذاء أهم عنصر يحصل عليه الانسان ليمارس بقية نشاطاته و هو الذي يتحكم في الأمن الصحي كما له أبعاد اجتماعية و اقتصادية و سياسية ولقد عرفت منظمة الاغذية و الزراعة الفاو بقولها أن " الأمن الغذائي يعني " توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية و النوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل صحة جيدة ونشطة"(وهيبة، 2017).

ولا ننسى أن الأمن الغذائي لا يرتبط فقط بتحقيق الاكتفاء الذاتي كما كان سائدا من قبل، بل هو مرتبط بمدى اعتماد الدولة على مواردها الخاصة لإنتاجها محليا (بزة، 2018). ويعرفه البنك الدولي بقوله " هو قدرة كل الناس في كل الأوقات على الحصول على الطعام الكافي لضمان حياة صحية و نشيطة" (غراب، ص56، 2015).

وعكس الأمن الغذائي نجد سوء التغذية والذي نعني به " عدم حصول الفرد على ما يكفيه من بروتينات و فيتامينات وتؤكد الاحصائيات ان قرابة 800 مليون شخص عبر العالم يعانون من سوء التغذية، ويتوقع المتابعون ارتفاع العدد في غضون سنة 2025 ليصل الى 8.3 مليار نسمة يعانون من سوء التغذية (حنان، 2020).

و"في الجزائر فإن أهم منتج غذائي هو القمح ، وعليه ولبناء استراتيجية زراعية مستدامة لا بد من رفع التحدي من خلال استيعاب قدرة الانتاج الغزيز في كل مناطق الوطن، حيث ان الفائض لا يمكن استيعابه من المخازن المتوفرة القليلة العدد، مما أصاب قطاع الزراعة في الجزائر بعجز مزمن بسبب تذبذب الانتاج و التسويق و ضعف هياكل التخزين " (مصطفى، 2016-2017) مما أنتج ازمت متعددة خاصة زمن وباء كورونا المستجد كوفيد-19. أما الأمن الغذائي المستدام فنعني به " ضمان الاستخدام الامثل للموارد الزراعية المتاحة وترشيد الاستهلاك و الانتاج للسلع الغذائية وتحسين شروط الحفظ و التسويق في ظل التوازن البيئي ومنع التلوث البيئي " (غراب، 2015)، وعليه فـ"ام آلية هي تشجيع داووين القمح و الحبوب الجافة و مدها بميزانيات ضخمة لمواجهة المشاكل المرتبطة بالامن الغذائي وخاصة القمح بوصفه أهم منتج فلاحي في الجزائر و مصدر الغذاء الرئيسي للشعب الجزائري .

الفرع الثاني: الأمن الصحي ومكافحة الأوبئة وآليات تعزيزه في الجزائر:

من أهم تحديات الأمن الانساني العالمي وخاصة في الجزائر لهو الأمن الصحي ومكافحة الدول لتعزيزه والارتقاء بالحق في الصحة باعتبارها حق من حقوق الانسان، فالصحة أساس النشاط على مستوى الفرد، وفي تقرير الأمم المتحدة حول الأمن الصحي نجدها تؤكد على انه يعني مدى تمتع الافراد بالرعاية الصحية واستفادتهم من التامين الطبي للوقاية من الأمراض و الأوبئة، وكذلك اجراءات الصرف

الصحي وطرقه الصحية، ولا شك أن عديد الوفيات عبر العالم بسبب عدم تلقي الرعاية الطبية أو بسبب ترهل قطاع الصحة. (خثير، 2019).

وقد أبان فيروس كورونا المستجد الذي يعاني منه العالم ككل حاليا مدى حاجتنا لتطوير المنظومة الصحية و إيلاء الأهمية الكبرى لهذا القطاع بسبب حربه مع الفيروس المتحور حيث لم تستطع اعتي منظومة صحية في العالم مجابهته وانهارت عديد الدول الأوروبية اما هذا الفيروس الذي لا يرى. ولقد سعت الجزائر طويلا في سبيل تحسين الرعاية الصحية بتشديد عديد المستشفيات المتخصصة في جميع المناطق بالشراكة مع الدول الرائدة و كذلك تشجيع الشركات الصيدلانية لتطوير هذه الصناعة وطنيا و تخفيض فاتورة الاستيراد و يعتبر مجمع صيدال هيئة وطنية رائدة جزائرية بامتياز. كما عززت الجزائر من منظومة الدفاع و محاربة فيروس كورونا باصدار سبع مراسيم تنفيذية لمواجهة جائحة كورونا و تحديد اوقات الحجر الصحي و تعويض التجار المتضررين كما ضربت على الحدود الجوية و البحرية اغلاقا تاما لمنع تسرب العدوى .

الفرع الثالث: الأمن البيئي :

كما سبق و أسلفنا فالأمن الانساني مرتبط بالبيئة التي يعيش فيها الانسان، ومدى احتواءها على العناصر الأساسية لعيش الانسان من ماء و هواء و تربة، ومدى نظافة الهواء المستنشق وخلوه من الملوثات الصناعية خاصة، لكن العديد من الدول أصابها التلوث في عديد المجالات ولو بدرجة متفاوتة و انتشار مقلق للنفايات، وعدم تطبيق مخططات البيئة ولا مخطط الصرف الصحي خاصة في مناطق الظل ، و لقد اصدرت الجزائر قانون 10-03 المتضمن قانون البيئة و التنمية المستدامة كآلية جديدة لتحقيق التنمية المستدامة بوصفها حق من حقوق الانسان والذي استبدل القانون السابق للبيئة لسنة 2003 و الذي لم يكن يتضمن البعد المستدام للبيئة.

وتعتبر قضية التلوث البيئي من أكبر المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي ، حيث تعرف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية التلوث ب " هو ادخال الانسان في البيئة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مواد أو طاقة التي من شأنها إحداث نتائج ضارة تعرض حياة الانسان للخطر أو تضر بالمصادر الحيوية أو بالنظم البيئية او تخل بالوسط الطبيعي وتعرقل المشاريع الأخرى" (المحمدي، 2017) . وهو ذلك التدهور و الضرر المتزايد للعناصر و الموارد الطبيعية لتفريغ كل نوع من أنواع النفايات، والتي تؤثر سلبا على التربة والبحر والهواء والمياه، على نحو يجعلها عاجزة عن أداء دورها(فهمي، 2011) .

الفرع الرابع: الأمن الفردي والأمن الجماعي :

نقصد بذلك مدى تمتع الانسان بالامن والسكينة و أمنه من الخوف من وقوع الاعتداء عليه ماديا او معنويا، في حين يقصد بالأمن الجماعي أمن المجتمع الدولي ككل والحماية من التطرف العرقي خاصة (مرغني، 2020) وهي مهمة تعتبر اختصاصا أصيلا لمجلس الامن باسم المجتمع الدولي حيث فوضه في ميثاق هيئة الأمم المتحدة بموجب الفصل السابع حيث يستطيع التدخل بموجب الردع الجماعي تحت مظلة الأمم المتحدة في حالة اخلال بالأمن و السلم الدوليين وبه تستقر العلاقات الانسانية و الاجتماعية على مستوى الفرد وعلى

المستوى المحلي و العالمي ، وأهمية الامن بالنسبة للتنمية المستدامة لا تحتاج الى تعليق باعتبار أنه الشرط الأساسي لكل بؤادر التنمية و المجتمعات غير المستقرة أمنيا حتما ستعرض لهزات اقتصادية بسبب هروب المستثمرين وتنامي الجريمة بمختلف أشكالها و هذا ما ينعكس سلبا على تدني مستوى المعيشة .

الفرع الخامس: خصائص مناطق الظل في الجزائر:

تسعى الجزائر جاهدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي مع المحافظة على الطابع البيئي و الجنالي للمدينة و تشجيع المستثمرين خاصة في قطاع الزراعة للخروج من التبعية للنفط كمورد وحيد للزينة العمومية، إلا أنها مازلت تعاني عديد المشاكل زراعيًا و صناعيًا خاصة في المناطق الحدودية او مناطق الظل، حيث نجد العدد بلغ 8.5 مليون نسمة في الجزائر يعيشون في مناطق الظل في بيئة مهمشة اقتصاديًا و اجتماعيًا (المستدامة، 2021) أو في باقي البلدان العربية و الدول النامية بصفة عامة.

ومن أهم خصائص مناطق الظل في الجزائر و التحديات التي تطرحها ما يلي:

أولاً: مظاهر عناية الدولة الجزائرية لمناطق الظل وآليات تحقيق التنمية:

لقد هذه المناطق حظيت بعناية الجزائر مؤخرًا لقد أخذت الجزائر على عاتقها محاولة انفاذ بؤادر التنمية في هذه المناطق النائية من خلال تخصيص الجزائر الجديدة ما مجموعه 12489 مشروع جديد خاص بمناطق الظل و قيمة التمويل بها وصلت ل 18400 مليار سنتيم منذ شهر فيفري 2020، تمس عدد مناطق الظل المحصاة أخيرًا وهي 15044 منطقة ظل، على المستوى الوطني يقطنها أكثر من 08 ملايين نسمة (مستدامة، 2020) .

ثانياً: إنتشار عدة مشاكل اجتماعية و اقتصادية و ثقافية و أمنية:

فلقد بسبب تفشي الأمراض و الأوبئة في مناطق الظل. و انتشار السلبيات و النقاط السوداء كالمستوى المتدني للمعيشة و نقص التكفل الصحي و سوء التغذية و انتشار الجريمة و الجريمة المستوردة و غياب الأمن الفردي و بالتالي الأمن الجماعي و الأمن الاجتماعي التي بدأت تنخر بعض المدن أو ما يسمى عوائق التنمية الاقتصادية. و خاصة الثالث الاجتماعي و من أهم تجليات تلك المشاكل مايلي:

- عدم حوكمة الادارة المحلية في الجزائر.
- غياب فرص التنمية بسبب نقص الموارد الاقتصادية أو عدم استغلالها بصورة جيدة.
- مناطق الظل تعيش في عزلة عن الحضارة و المدينة و عدم رضا المواطنين عن اداء المنتخبين.
- الكثافة السكانية و النمو الديمغرافي و غياب فرص العمل.
- انتشار التسرب المدرسي و عمالة الأطفال دون السن القانونية و في أشغال يومية شاقة دون تأمين و خفية عن الجهات الرقابية التابعة لوزارة العمل و المفتشين المتخصصين .
- انتشار الهجرة السرية و تحول الجزائر لدولة تجذب المهاجرين خاصة الافارقة .
- اهدار الطاقة المائية بسبب عدم قابلية السدود لاحتواء الكميات الكبيرة من مياه الامطار .
- غياب الاعلام للتعريف بالظروف القاهرة التي تعيشها مناطق الظل.
- استفحال التصحر و غزو الاسمنت على المناطق الفلاحية دون الاكتراث لطبيعتها الخاصة.

- انتشار وتفشي التلوث البيئي الرهيب و غياب الأمن الصحي و نظزام صرف صحي غير ملائم او منعدم ، الذي يتبعه حتما غياب الأمن الغذائي و سوء التغذية.
- السكن الهش و غير اللائق و عدم التخطيط للسكن و عدم اتباع الطرق العصرية.
- انتشار الحرائق خاصة في فصل الصيف، والتي تقضي على الثروة الغابية التي تعتبر رئة الوطن و بصورة غريبة، مما يستدعي فتح تحقيقات معمقة. ووجوب فتح مسالك صالحة للتدخل و اخماد الحرائق عبر طرق عصرية على شاكلة الدول المتقدمة وضرورة تدعيم الحماية المدنية بعناد جد متطور للحفاظ على أرواحهم و أرواح السكان.
- ومن خلال المشاكل السابقة فقد تبنت الحكومة الجزائرية عديد الآليات لتعزيز الان الانساني و ذلك بتوفير كافة المرافق الصحية في عديد المناطق لتعزيز الامن الصحي وخاصة في ظل فيروس كورونا و كذلك تبنت قانون البيئة 10-03 المتضمن " قانون البيئة و التنمية المستدامة" واعترفت بالحق في البيئة النظيفة كحق من حقوق الانسان في دساتيرها لسنة 2016 و في الدستور الجديد لسنة 2020 و عدلت الكثير من القوانين طبقا لتعهداتها امام المجتمع الدولي لمكافحة الفساد و التهريب طبقا لانضمامها لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003 و عززت من سلطات الاجهزة المكلفة بمكافحة التهريب و خاصة بجعل الضبطية القضائية لدى الاجهزة المتخصصة في ذلك و من اهمها الجمارك و الدرك الوطني و ضباط الشرطة القضائية كي يكونوا عوناً للسلطة القضائية لتعزيز الامن الفردي و الأمن المجتمعي .

4.الخاتمة:

بعدما تقدم نستطيع القول بأن التنمية المستدامة هي حق من حقوق الانسان و الشعوب على حد سواء وتعني التحرر من الخوف من الجريمة و تعزيز الأمن الغذائي والأمن الصحي في ظل احترام المعايير البيئية و ترشيد الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية الاقتصادية و التي لا تنفك مرتبطة بالجانب الانساني و الاجتماعي هذا من جهة و من جهة أخرى الارتباط المطلق للأمن الانساني بمفهوم التنمية المستدامة ونخلص للنتائج التالية:

- التنمية المستدامة هي هدف لكل الشعوب و الانسانية جمعاء، تحميها التشريعات الدولية كالاعلان العالمي لحقوق الانسان كذلك القوانين الوطنية كالقانون 10-03 بالجزائر المتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة.
- لا يمكن الحديث عن تحقيق تنمية مستدامة في ظل انتشار مهددات الامن الانساني وباقي التحديات الخطيرة كسوء التغذية في مناطق الظل مما يعزز القول بتقهقر الأمن الغذائي وهذا ما يسبب تدهور صحة الفرد وتهديد ذلك للأمن الصحي خاصة في ظل وباء كورونا المستجد.
- الظروف المعيشية الصعبة التي تتواجد فيها مناطق الظل أصبحت بيئة تعج بالمشاكل الاجتماعية و النفسية و الانسانية أنتجت واقعا مريرا كانتشار التلوث و خلل في الأمن الصحي ، و عدم كفاية

الرعاية الصحية، وهذا ما يستدعي التدخل العاجل وهذا ما قامت به الجزائر من خلال تخصيص ميزانية ضخمة للنهوض بالتنمية في مناطق الظل من خلال منحها الحق في السكن اللائق و المحترم و تجديد الصرف الصحي و شق الطرق لفك العزلة و المساعدات المقدمة للعائلات في تلك المناطق وحفر الآبار وتسهيل الاجراءات الادارية في ذلك من اجل تحريك عجلة التنمية الزراعية وتعزيز الامن النفسي و المجتمعي بتكثيف الدوريات الأمنية و تشييد المدارس وتخصيص النقل المدرسي و تعزيز دور الشباب وفتح المجال واسعا للمجتمع المدني واتباع الحوكمة المحلية و تشجيع سيادة القانون ومبدأ الشفافية لتحقيق التنمية .

- تبني الجزائر لقانون البيئة و التنمية المستدامة 10-03 عزز من فرص تحقيق أبعاد التنمية المستدامة وخاصة القوانين المكملة كقانون الصحة و قانون الغابات و قانون المياه.

ونصل في الأخير لتقديم الاقتراحات التالية:

- تهيئة مبادرات الجزائر في تعزيز التنمية المستدامة في مناطق الظل لكن تبقى ناقصة نوعا ما كما وكيفا ، ويجب ان تستمر لغاية خلق تنمية حقيقية باعتبار العدد الهائل للذين يعانون من عزلة ومن سوء التغذية، ولهذا يستدعي ذلك تظافر الجهود بين القطاعين العام و الخاص للحوكمة المحلية و تشجيع الاستثمار الزراعي في تلك المناطق الحدودية باعتبار طابعها الفلاحي الأنسب لتحقيق أمن غذائي محلي.
- تشجيع تسويق المتوجات الزراعية ذات الجودة العالية في مناطق الظل.
- ضرورة تشجيع المواطنة البيئية في تلك المناطق للحفاظ على المكتسبات الجديدة و تنميتها واحترام مبادئ حماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة خاصة بترشيد الوارد المائية و تربية الحيوانات لخلق الثروة .
- ايلاء تلك المناطق أهمية كبرى خاصة بتعزيز الأمن لكونها مناطق عبور حدودية في غالب الأحيان وهذا ما يعزز الأمن العام والمجتمعي من الجرائم المستوردة للوقوف في وجه الاجرام مهما كان نوعه و مصدره.

5. قائمة المصادر باللغة العربية:

- 1- حيزوم بدر الدين مرغني. (2020). الأمن الجماعي البيئي دراسة في المفاهيم والتحديات. *المجلة الجزائرية للامن والتنمية* ، 09 (16)، صفحة 428.
- 2- خالد مصطفى فهي. (2011). *الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث في ضوء التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية دراسة مقارنة*. دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.
- 3- خالد مصطفى قاسم. (2007). *إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة*. الاسكندرية مصر: الدار الجامعية الاسكندرية.
- 4- رزيقة غراب. (2015). إشكاليات الأمن الغذائي المستدام في الجزائر- واقع وآفاق. *مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية* (13).
- 5- سالت محمد مصطفى. (جوان، 2016-2017). *التنمية الزراعية المستدامة و رهان الأمن الغذائي في الجزائر*. تاريخ الاسترداد 03 ماي ، 2021، من موقع جامعة بسكرة: <http://thesis.univ-biskra.dz>
- 6- سعد الله عمر. (2005). *حقوق الانسان وحقوق الشعوب*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- 7- سفيان حنان. (2020). السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية. *أطروحة دكتوراه في العلوم في العلوم الاقتصادية* (جامعة فرحات عباس سطيق 1).
- 8- عامر طراف. (2008). *التلوث والعلاقات الدولية* (المجلد 01). بيروت لبنان، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع.
- 9- علي سعيدان. (2008). *حماية البيئة من التلوث بالمواد الاشعاعية و الكيماوية في القانون الجزائري* (الإصدار دار الخلدونية، المجلد 01). الجزائر، الجزائر: دار الخلدونية.
- 10- عماد محمد عبد الحمدي. (2017). *الحماية القانونية للبيئة* (الإصدار دار الجامعة الجديدة، المجلد 01). الاسكندرية مصر، مصر: دار الجامعة الجديدة.
- 11- فريمش مليكة. (2012-2011). دور الدولة في التنمية -دراسة حالة الجزائر. *أطروحة دكتوراه* ، صفحة 51.
- 12- محمد زبير و محمد خثير. (2019). واقع الأمن الصحي بالجزائر دراسة تحليلية للمؤشرات الصحية لولاية عين الدفلى. *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة* ، 03 ، صفحة 04.
- 13- محمد مدحت أبو نصر و ياسين مدحت. (2017). التنمية المستدامة مفهومها -أبعادها -مؤشراتها. تأليف محمد مدحت أبو نصر و ياسين مدحت، *التنمية المستدامة مفهومها -أبعادها -مؤشراتها* (صفحة 65). مصر: المجموعة العربية للتدريب و النشر.
- 14- مدحت أبو نصر و ياسين مدحت محمد. (2017). *التنمية المستدامة مفهومها -أبعادها -مؤشراتها* (الإصدار المجموعة العربية للتدريب و النشر، المجلد 01). القاهرة، مصر: المجموعة العربية للتدريب و النشر.
- 15- مشدن وهيبه. (2017). التغيرات المناخية وتحديات الأمن الغذائي العربي. *مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية* ، المجلد 06 (02)، صفحة ص829.
- 16- مناطق الظل مؤشلا حقيقي لإرادة تحقيق تنمية عادلة و مستدامة. (2020، 12 20). *الجمهورية يومية وطنية*. تاريخ الاسترداد 04 ماي، 2021 من <https://www.eldjournhouria.dz/art.php?Art=92182>
- 17- ندوة حول السد الأخضر-مناطق الظل: رهانات و تحديات التنمية المستدامة. (فيفري، 2021). *ندوة حول السد الأخضر-- مناطق الظل: رهانات و تحديات التنمية المستدامة*. تاريخ الاسترداد 03 ماي، 2021، من <https://www.aps.dz/ar/economie/101423-2021-02-10> 12-14-23
- 18- هيئة الأمم المتحدة. (2021). *أهداف التنمية المستدامة*. تاريخ الاسترداد 02 05، 2021، من أهداف التنمية المستدامة: <https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/poverty>
- 19- يوسف بن يزة. (2018). محددات ومحددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية. *مجلة العلوم والاجتماعية والانسانية* (38)، صفحة 16.
- 20- وولفجانج أماديوس برولهارت و مارك بروبست. (2008). الأمن الانساني - دور القطاع الخاص في تعزيز أمن الأفراد، سلسلة محاضرات الامارات، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ص 05.
- 21- خولة محي الدين يوسف و أمل يازجي. (2012). الأمن الانساني و أبعاده في القانون الدولي العام. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية* (28) العدد 02.
- 22- عمر سعد الله. (2005). حقوق الانسان و حقوق الشعوب. ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر، ص254.

قائمة المراجع باللغات الأجنبية:

1-fialaire, J. (2008). *les stratégies du developpement durable* (éd. les stratégies du developpement durable, Vol. 01). paris, fran: L'Harmattan.